Assia CHERIF ¹ & Mehdi HATTAB ²

**THE STATUS OF GENDER AND ITS ECONOMIC
PARTICIPATION CONSIDERING THE RESULTS OF THE
2016 ALGERIAN NATIONAL SURVEY ON EMPLOYMENT**

<http://dx.doi.org/10.47832/2717-8293.1-3.20>

Research Article

Received:

17/11/2020

Accepted:

13/12/2020

Published:

01/01/2021

This article has been
scanned by **iThenticat**
No plagiarism detected

Copyright © Published
by Rimak Journal,
www.rimakjournal.com

Rimar Academy, Fatih,
Istanbul, 34093 Turkey
All rights reserved

Abstract:

This analytical descriptive paper aims to highlight the position of gender and its economic participation considering the results of the Algerian National Survey of Employment for the year of 2016. In parallel with a great international interest in women's issues through various international conferences and their decisions that aim to empower women without restrictions in various fields on all levels and in parallel with gender equality. Algeria is among the countries that make efforts to empower women and despite that women still suffering from marginalization which is manifested in their participation and their indicators in the labor market. Workers are divided by 17.63% women and 82.36% men, meaning men represent four times the women. Female workers prefer the public sector, 75% of them are in the trade and services sector. The average age of the first job in the male category was 19.97 years and 24.89 in the Female category.

This paper also examines the most important obstacles facing women's empowerment and recommends reducing gender differences in all forms and gives several suggestions of contribution.

Key words: Sustainable Development, Women, Empowerment, Employment Market, Gender.

¹ Prof. Dr. , National School of Statistics and Applied Economics, Algeria, h_assia@hotmail.com,
<https://orcid.org/0000-0002-2241-8411>

² Dr. , National School of Statistics and Applied Economics, Algeria, mehdihattabons@gmail.com,
<https://orcid.org/0000-0002-2768-6853>

مكانة النوع الاجتماعي ومشاركته الاقتصادية في ضوء نتائج المسح الوطني الجزائري حول التشغيل لعام 2016

آسيا شريف³
مهدي حطاب⁴

الملخص

تهدف هذه الورقة البحثية الوصفية التحليلية إلى إبراز مكانة النوع الاجتماعي ومشاركته الاقتصادية في ضوء نتائج المسح الوطني الجزائري حول التشغيل لعام 2016. وبالموازاة مع الاهتمام الدولي الكبير بقضايا المرأة من خلال مختلف المؤتمرات الدولية وقراراتها التي تهدف لتمكين ومشاركة المرأة الفعلية دون قيود في مختلف المجالات وعلى جميع المستويات، وبالمساواة بين الجنسين. الجزائر من بين الدول التي تبذل جهود لتمكين المرأة لكن رغم ذلك مازالت تعاني النساء من تهميش في الواقع، ويظهر ذلك جليا من خلال مشاركتهن والمؤشرات الخاصة بهن في سوق الشغل. حيث يتوزع المشتغلين بنسبة 17.63% نساء و 82.36% رجال، أي يمثل الرجال أربعة أضعاف النساء. يفضل المشتغلون القطاع العمومي ويتمركز 75% منهن في قطاع التجارة والخدمات. أيضا سجل متوسط العمر لأول عمل في فئة الذكور 19.97 سنة و 24.89 لفئة الإناث. كما وقفت هذه الورقة البحثية على أهم العقبات التي تواجه المرأة في التمكين، وتوصي بالحد من الفوارق بين الجنسين بمختلف أشكالها وتعطي عدة اقتراحات للمساهمة. **الكلمات المفتاحية:** التنمية المستدامة، المرأة، التمكين، سوق التشغيل، النوع الاجتماعي.

المقدمة:

هناك علاقة وطيدة بين مكانة النوع الاجتماعي والتنمية الاقتصادية، فتمكين المرأة يعود بدور إيجابي على التنمية، كما يُمكن للتنمية أن تُحد من الفجوة الموجودة بين النساء والرجال في مختلف جوانبها الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والسياسية. لكن رغم الإرادة الموجودة والملموسة عند معظم الدول والمجسدة من خلال المشاركة والاسهام في العديد من المؤتمرات الدولية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين. بالإضافة إلى المصادقة الإيجابية على السياسات والمناهج التي تحث على تمكين المرأة والحد من جميع أشكال التمييز والفوارق الموجودة بينها وبين الرجل والاجتماع التام على ضرورة مشاركتها التامة في التنمية هو أمر حاسم، ذلك لما تتطلبه التنمية من التوظيف الأمثل لكل الإمكانيات البشرية والمادية المتاحة لتحقيق أهدافها الرئيسية، إلا أنه لا تزال العديد من العقبات التي تواجهها وبدرجة أكبر في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة التي حققت فيها قدر معتبر من المساواة. وبالرغم من وجود أكبر عدد من النساء في سوق الشغل الجزائرية أكثر من أي وقت مضى واعتماد نظام الكوطة في بعض القطاعات، إلا أنه لا يزال هناك تفاوتات وتحيزات كبيرة في تمكين النساء من المشاركة الاقتصادية بعدالة ومساواة مع الرجال. كما تختلف هذه الفروق من قطاع إلى آخر وبحسب المناطق، حيث تتسع هذه الهوة كلما اتجهنا إلى المناطق الريفية، فما هو واقع تمكين النوع الاجتماعي ومشاركته الاقتصادية في سوق الشغل الجزائرية؟ وفي هذا الإطار جاءت هذه المقالة للوقوف والبحث في واقع تمكين النوع الاجتماعي ومشاركته في التنمية الاقتصادية في ضوء نتائج المسح الوطني الجزائري حول التشغيل 2016 وذلك بالاستعانة بالمنهج الوصفي التحليلي والاحصائي.

³ أ.د.، المدرسة العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، الجزائر، h_assia@hotmail.com
⁴ د.، المدرسة العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، الجزائر، mehdihattabons@gmail.com

1-أهداف البحث: للإجابة عن التساؤل الموجود في البحث، يمكن الإجابة عن الأهداف التالية.

- إبراز دور المرأة في مجال توفير الفرص الاقتصادية ومقارنتها مع الرجل.
- الوقوف على العقبات التي تمنع المشاركة الكاملة للمرأة وفرصها المتساوية مع الرجل في الحياة الاقتصادية والعامة.

- الوقوف على الأهمية التي يحظى بها النوع الاجتماعي باعتباره أحد أهم التحديات الكبرى التي تواجهها معظم الدول لا سيما النامية منها كالجائر، والوصول إلى نتائج ملموسة ومن أرض الواقع في الموضوع.

2-المنهجية المتبعة خلال المسح الوطني: يعتبر المسح الوطني حول الشغل إحدى دعائم المنظومة الإحصائية حيث يمكن من قياس الشغل والبطالة. كما يسمح بالحصول سنوياً على وضعية سوق العمل في زمن محدد: حجم العمالة، حجم البطالة، معدل البطالة، خصائص المشتغلين والبطالين وهو قائم على مبدأ السكان الناشطين حينياً (آنيا).

إذ يعتمد المسح على المفاهيم والتعاريف الخاصة بقياس النشاط الاقتصادي وفقاً لتوصيات المكتب الدولي للعمل والتي تمت المصادقة عليها خلال المحاضرات الدولية لإحصائي العمل (دورتي 1954-1982) والتي تمكن من المقارنات الدولية (O.N.S, 2016, p. 23).

كما يقوم الديوان الوطني للإحصائيات بمسح لدى الأسر المعيشية حول القوى العاملة بصفة دورية بهدف الحصول على أهم المؤشرات المتعلقة بسوق العمل. وبتابع خطة المعاينة كالتالي: تتكون قاعدة المعاينة التي استخدمت خلال مسح الشغل لسبتمبر 2016 من القائمة الشاملة لمقاطعات سكان الأسر العادية والجماعية، والتي تم انشاءها خلال الإحصاء العام للسكان والسكن لسنة 2008.

تم سحب العينة حسب عملية عشوائية احتمالية دون ارجاع ذات مرحلتين: الأولى تشمل سحب المقاطعات، والمرحلة الثانية يتم من خلالها سحب الأسر المعيشية (O.N.S, 2016, p. 20). تمت عملية سحب مقاطعات العينة بطريقة تضمن تمثيلاً متجانساً نسبياً لكل التراب الوطني. من أجل ذلك تم تصنيف إجمالي المقاطعات حسب حجم التجمعات السكانية ووسط الإقامة (حضر وريف). في المناطق الحضرية، تم تصنيف المقاطعات إلى أربع فئات وهو كذلك في المناطق الريفية (O.N.S, 2016, p. 03).

ثم سحب 910 مقاطعة بطريقة تضمن التمثيل النسبي في المجتمع، حيث تم استجواب 24 أسرة في كل مقاطعة. وبلغ بذلك حجم العينة الإجمالي 21840 أسرة. كما تمت عملية جمع البيانات خلال شهري أكتوبر ونوفمبر 2016، مع فترة مرجعية توافق آخر أسبوع من شهر سبتمبر 2016. شمل المسح 113092 شخصاً من ضمنهم 80660 بالغين 15 سنة فما فوق، وإثر عملية استغلال البيانات تم تقويم إجمالي السكان وفق التركيبة حسب الجنس والعمر للسكان المقيمين والمستعدة من آخر إحصاء للسكان والسكن والتي تم تحيينها من خلال بيانات الحالة المدنية بتاريخ 30 سبتمبر 2016 (O.N.S, 2016, p. 20).

3-تحديد المفاهيم:

3-1 النوع الاجتماعي: عرفته منظمة الصحة العالمية بأنه: المصطلح الذي يفيد استعماله وصف الخصائص التي يحملها الرجل والمرأة صفات مركبة اجتماعية، لا علاقة لها بالاختلافات العضوية (نيكولان، 2007، صفحة 10).

كما عرف صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (UNIFEM) النوع الاجتماعي (الجندر) أنه: الأدوار المحددة اجتماعياً لكل من الذكر والأنثى، وهذه الأدوار التي تحتسب بالتعليم تتغير بمرور الزمن وتباين تبايناً شاسعاً داخل الثقافة الواحدة، ومن ثقافة إلى أخرى.

3-2 التنمية: حسب هيئة الأمم المتحدة هي العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات المحلية ومساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في تقدمه بأقصى قدر مستطاع. أيضاً اصطُلحت عليه هيئة الأمم المتحدة عام 1956 على أنّ التنمية هي العمليات التي بمقتضاها تُوجّه الجهود لكل من الأهالي والحكومة بتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية؛ لمساعدتها على الاندماج في حياة الأمم والإسهام في تقدمها بأفضل ما يمكن.

أما التنمية المستدامة فيقصد بها التنمية المستمرة والعادلة والمتكاملة التي تراعي البعد البيئي في جميع مشروعاتها، والتي لا تجني الثمار للأجيال الحالية على حساب الأجيال القادمة (مدحت و ياسمين ، 2017، صفحة 82).

3-3 التشغيل: هو استخدام قوة العمل لمختلف الأنشطة الاقتصادية حيث يشترط أن يشارك الشخص المشتغل في العمل وأن يكون له حق رفع مستوى مؤهلاته عن طريق التكوين والتدريب، وكذا حقه في

الامتيازات التي تترتب عن مساره الوظيفي، بما في ذلك الترقية وحق الاستفادة من الخدمات الاجتماعية والتأمين والتقاعد حسب الشروط التي يحددها قانون العمل (مجد نبيل ، 2008، صفحة 13).

أيضا التشغيل يعني تنظيم التوظيف الكامل والاستعمال الأمثل للموارد البشرية، كما عرفته الاتفاقية الدولية الصادرة عام 1964، التشغيل بأفق واسع ارتكز على مفهوم التنمية الاقتصادية والاستغلال الأمثل للعنصر البشري في نمو الاقتصاد وعلى ضمان العمل لكل شخص راغب فيه، وأن يكون العمل منتجا، وأن يختار هذا العمل بحرية وإمكانية اكتساب المؤهلات الضرورية لممارسة العمل المناسب لتستعمل فيه هذه المؤهلات (مجد رجب و فاروق الفراء، ديسمبر 2009، صفحة 53).

4-النوع الاجتماعي ضمن أهداف التنمية المستدامة: جاء في برنامج أهداف التنمية المستدامة 17 هدفا، والمحدد إلى غاية سنة 2030، وكان ذلك تماشيا وتكملة لما بعد الأهداف الإنمائية للألفية والتي حُدد تاريخ تحقيق أهدافها بحلول سنة 2015. احتوت أهداف التنمية المستدامة مجمل تحديات التنمية في مختلف بلدان العالم باختلاف خصائصها ومميزاتها، كما شملت هذه الأهداف العديد من المجالات منها: المناخ والتنوع البيولوجي، الطاقة، المياه، القضاء على الفقر والجوع، المساواة بين الجنسين، العمل اللائق والنمو الاقتصادي، السلام والعدالة، التعليم... الخ.

الهدف الخامس مخصص على وجه التحديد لتمكين الفتيات والنساء. يتعلق بالمساواة بين الجنسين ويهدف إلى إنهاء جميع أشكال التمييز والعنف ضد النساء والفتيات في جميع أنحاء العالم. وتتعلق الأهداف المحددة بما يلي: مكافحة التمييز والعنف ضد المرأة، ووصول المرأة إلى مناصب القيادة وصنع القرار، وحصول الجميع على الحقوق الجنسية والإنجابية. يتفاعل مع أهداف التنمية المستدامة الـ 16 الأخرى: فهو يمكّن من تصميم وتنفيذ جميع السياسات العامة من خلال منظور النوع الاجتماعي ويشجع على تنفيذ السياسات المخصصة لمحاربة عدم المساواة التي تستمر وتتطلب تدابير إيجابية لصالح المرأة (www.agenda-2030.fr/odd) (2020).

وفي نفس الصياغ المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتاة فعن تقارير الأمم المتحدة لا تزال المرأة والفتاة تعانيان من التمييز والعنف في كل أرجاء العالم على الرغم من إحراز تقدم في تحقيق المساواة بين الجنسين من خلال الأهداف الإنمائية للألفية. والمساواة بين الجنسين ليست حقا إنسانيا أساسيا وحسب، وإنما هي ضرورة لبناء عالم مستدام ومزدهر وينعم بالسلام. بالمقابل لا تزال هيئة الأمم المتحدة تعمل للقضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة وتمكين جميع النساء وتحقيق المساواة بين الجنسين باعتبارهما شريكين مستفيدين من التنمية في جل الحالات.

وبما أن المساواة ليست بالضرورة عادلة، في كثير من الأحيان عند عدم التكافؤ، وعليه فالنساء ليسوا بحاجة فقط للمساواة بل أيضا للتمكين. والتمكين بحد ذاته عملية ذات أبعاد ثلاث: (Bennett, 2002, pp. 430-435)

- الموارد: من حيث الوصول إليها وإحقاقها والسيطرة عليها.
- الجدارة: بمعنى العزيمة وإن يكون الفرد راعيا لحقوقه ومسؤولا عن قرارته.
- العائدات: المنافع المحققة للديمقراطية الاجتماعية والسياسية.

5-أهم مؤتمرات واستراتيجيات النوع الاجتماعي على الصعيد العالمي: يزداد اهتمام العالم كله بالمرأة يوم بعد يوم، ويتجسد ذلك جليا من خلال المؤتمرات والندوات والملتقيات الوطنية لكل بلد، والدولية وعلى رأسها مؤتمرات هيئة الأمم المتحدة حول العالم والتي تُسفر عن تقارير تلتزم معظم الدول المشاركة بتطبيقها وبمتابعة دورية من طرف الأمم المتحدة. أبرز المؤتمرات العالمية التي نظمتها الأمم المتحدة حول المرأة كان أولها في الميكسيك عام 1975، ثم كوبنهاغن عام 1980، وبعدها مؤتمر نيروبي عام 1985، إلى مؤتمر بكين عام 1995 الذي يعد الأهم والعالمي الرابع المعني بالمرأة والمساواة بين الجنسين، بحيث قسمت المؤتمرات إلى ما قبل مؤتمر بكين وما بعده.

• ما قبل بكين:

✓ في عام 1975 تم تنظيم المؤتمر الأول المعني بالمرأة بمناسبة السنة الدولية للمرأة. انعقد المؤتمر العالمي للسنة الدولية للمرأة بالميكسيك وشاركت فيه حكومة 133 دولة، كما حضر 6000 ممثل لمنظمات غير حكومية. حدد المؤتمر خطة عمل عالمية لتنفيذ أهداف السنة الدولية للمرأة، وهي متمثلة في مجموعة من المبادئ التوجيهية للنهوض بالمرأة حتى عام 1985. وأطلق عليه إسم العمل لأجل المساواة والتنمية والسلام (Chiara, 2016, p. 523).

✓ بعد خمسة سنوات بكوبنهاغن أي في 1980 اجتمعت 145 دولة للمشاركة في المؤتمر العالمي كجزء من عقد الأمم المتحدة للمرأة. هدف المؤتمر إلى تقييم التقدم المكتسب في تنفيذ أهداف المؤتمر الأول في

مجالات العمل والصحة والتعليم. دعا برنامج العمل إلى اتخاذ تدابير وطنية أقوى لضمان ملكية المرأة وسيطرتها على ممتلكاتها وتحسين حماية حقوقها في مسائل الميراث ورعاية الأطفال والجنسية.

✓ عقد المؤتمر العالمي لاستعراض وتقييم نتائج عقد الأمم المتحدة للمرأة في عام 1985 ب نيروبي. وكانت ولاية المؤتمر هي وضع تدابير ملموسة للتغلب على العقبات التي تعترض تحقيق أهداف العقد. وكان من بين المشاركين 1900 مندوب من 157 دولة. تم عقد منتدى للمنظمات غير الحكومية بالتوازي وجمع حوالي 12000 مشارك. واعتمدت الحكومات استراتيجيات نيروبي التطلعية للنهوض بالمرأة، التي تضمنت تدابير لتحقيق المساواة بين الجنسين وتعزيز مشاركة المرأة في جهود السلام والتنمية -4 (Maters, April 1986, pp. 4-5).

✓ في عام 1995 مؤتمر بكين (المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة) شكل نقطة تحول هامة في جدول الاعمال العالمي فيما يخص المساواة بين الجنسين. بحيث شارك فيه 189 دولة، واعتمدوا فيه بالإجماع من قبل الدول المشاركة بتشكيل اعلان ومنهاج عمل بكين. احتوى هذا المنهاج برنامجا برنامجا لتمكين المرأة والذي يعتبر وثيقة السياسة العالمية الرئيسية بشأن المساواة بين الجنسين وكان تحت شعار " المساواة، والتنمية، والسلام".

كما يحدد الأهداف والإجراءات الاستراتيجية للنهوض بالمرأة وتحقيق المساواة في 12 مجال اهتمام هي: المرأة والفقر، تعليم المرأة وتدريبها، المرأة والصحة، العنف ضد المرأة، المرأة والنزاع المسلح، المرأة والاقتصاد، المرأة وصنع القرار، الآليات المؤسسية العاملة من أجل النهوض بالمرأة، حقوق الإنسان للمرأة، المرأة ووسائل الإعلام، المرأة والبيئة، الفتيات الصغيرات (Report of the Fourth World Conference on Women., September 1995).

يعتمد مؤتمر بكين على الاتفاقيات السياسية التي تم التوصل إليها في المؤتمرات العالمية الثلاثة السابقة حول المرأة ويدمج خمسة عقود من التقدم القانوني الذي يهدف إلى تحقيق المساواة بين المرأة والرجل، في القانون والممارسة. شارك في المفاوضات أكثر من 6000 مندوب حكومي، إلى جانب أكثر من 4000 ممثل معتمد من المنظمات غير الحكومية. عُقد منتدى للمنظمات غير الحكومية في وقت واحد في هايرو، بالقرب من بكين، وجمع حوالي 30,000 مشارك.

• ما بعد بكين:

في عام 2000 قررت الجمعية العامة عقد الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين لتقييم تنفيذ منهاج عمل بكين على مدى السنوات الخمس الماضية وتحديد الإجراءات والتدابير المستقبلية. جاءت بعنوان "المرأة في عام 2000: النوع الاجتماعي والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين"، أقيم في نيويورك وأسفر عن إعلان سياسي وتدابير ومبادرات جديدة لتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بكين ("المرأة عام 2000: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين"، جوان 2000).

✓ سنة 2005 أجري استعراض تقييم لمدة 10 سنوات لمنهاج عمل بكين كجزء من الدورة التاسعة والأربعين للجنة وضع المرأة. واعتمد المندوبون بياناً أكدوا فيه أن التنفيذ الكامل والفعال لإعلان ومنهاج عمل بكين أمر أساسي لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها أهداف إعلان الألفية.

✓ 2010 تم إجراء تقييم الخمس عشرة سنة لمنهاج عمل بكين في الدورة الرابعة والخمسين للجنة في عام 2010. واعتمدت الدول الأعضاء إعلاناً يرحب بالتقدم المحرز نحو المساواة بين الجنسين. والتزمت باتخاذ المزيد من الخطوات لضمان التنفيذ الكامل والمعدل لإعلان ومنهاج عمل بكين.

✓ جرى استعراض وتقييم العشرين سنة التي تلت منهاج عمل بكين في الدورة 59 للجنة في عام 2015. كما تناولت الجلسة إمكانيات تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في خطة التنمية لما بعد عام 2015. اعتمدت الدول الأعضاء إعلاناً سياسياً رحب بالتقدم المحرز نحو تحقيق المساواة بين الجنسين، وأرسى أساساً متيناً للتنفيذ الكامل والفعال والمعدل للالتزامات التي تم التعهد بها في بكين، ودافع أيضاً عن الدور الرئيسي الذي تؤديه المساواة وتمكين المرأة في التنمية بعد عام 2015. (منهاج عمل بكين في العمر العشرين، 2020، library.arabwomenorg.org).

✓ يصادف عام 2020 الذكرى الخامسة والعشرون للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة واعتماد إعلان ومنهاج عمل بكين، و20 عاماً على اعتماد قرار مجلس الأمن 1325 والمتعلق بالمرأة والسلام والأمن، و10 سنوات منذ إنشاء هيئة الأمم المتحدة للمرأة، مما جعل هذه السنة أكثر أهمية بالنسبة للمساواة بين الجنسين وحقوق المرأة. كما أن الإعلان السياسي هو النتيجة الرئيسية للدورة 64 للجنة وضع المرأة، وهو أكبر تجمع سنوي حول المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في الأمم المتحدة. وقد قررت اللجنة هذا العام تقليص

جلسات الدورة إلى اجتماع إجرائي مدته يوم واحد مع الوفود وممثلي المجتمع المدني الموجودين في نيويورك، في ضوء المخاوف من انتشار فيروس كورونا.

وركزت جلسة هذا العام بشكل كامل على استعراض وتقييم تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بكين، بما في ذلك التقييم المتعمق للتحديات الحالية التي تؤثر على تنفيذ منهاج العمل وتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. حيث قالت المديرية التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للمرأة بومزيلي ملامو - نوكا: "بعد مرور 25 عاما على إعلان بيجين، ندرك جميعا أن التقدم المحرز في مجال حقوق المرأة لم يذهب بعيدا أو سريعا بما يكفي. إنه عام 2020، ومع ذلك لم يحقق أي بلد المساواة بين الجنسين... واليوم، أكدت الدول الأعضاء من جديد التزامها بمنهاج عمل بيجين، والتقدم والفجوات. ستحملهم النساء والفتيات المسؤولية لأننا نعمل معا من أجل المساواة الحقيقية والدائمة والتمتع الكامل بحقوقنا الإنسانية" (هيئة الأمم المتحدة، 2020).

6- مشاركة أو تمكين المرأة في سوق الشغل عالميا وفي الجزائر: حسب منظمة العمل الدولية مشاركة الإناث في القوة العاملة العالمية بلغت 48.5% في عام 2018، أقل بنسبة 26.5% من معدل من الذكور. وبالإضافة إلى ذلك، زاد معدل البطالة العالمي للنساء لعام 2018 بنحو 0.8% عن معدل الرجال، وإجمالا لكل عشرة رجال يعملون يناظرهم ست نساء فقط.

وتعقبا على ذلك، تقول المديرية العامة للسياسات في المنظمة ديبورا غرينفيلد "ما زال أمام المرأة في سوق العمل شوط طويل لبلوغ المساواة مع الرجل. سواء كان ذلك يتعلق بالحصول على عمل أو بعدم المساواة في الأجور أو أي شكل آخر من أشكال التمييز، يتعين علينا فعل المزيد لعكس هذا الاتجاه المستمر وغير المقبول من خلال وضع سياسات مصممة خصيصا للمرأة، مع مراعاة المطالب غير المتكافئة التي تواجهها في الأسرة ومسؤوليات الرعاية" (تقرير منظمة العمل الدولية، مارس 2018).

أي أن النساء في معظم انحاء العالم يشاركن بنسبة أقل من الرجال في سوق العمل ومعدلات البطالة مرتفعة عندهن مقارنة بجنس الذكور. إلا أن هذه الفجوة أكبر في الدول النامية منها في الدول المتقدمة.

وتعتبر الجزائر مبدأ المساواة بين الجنسين من حقوق الإنسان الأساسية وأساسا لتعزيز تكافؤ الفرص. إن عدم التمييز بين الرجل والمرأة هو مبدأ عام في الجزائر، لأن جميع القوانين المعتمدة يتم تناولها دون تمييز بين المواطنين مهما كان السبب. وهذا المبدأ موجود في الدستور الجزائري، ولا سيما في مادته 32 التي تنص على ما يلي: "المواطنون متساوون أمام القانون، دون تمييز على أساس المولد أو العرق أو الجنس أو الرأي أو أي ظروف أو ظروف شخصية أو اجتماعية أخرى" (Progression de la mise en œuvre des ODD, 2019, p. 70).

على الرغم من أن القوانين مُشرّعة بعبارات عامة، فإن الجزائر لا تدخر جهداً في تنفيذ الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة من خلال وضع إطار قانوني وسياسات لتعزيز حقوق المرأة ومكافحة التمييز المرتبط بالجنس سواء في المجالات الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية. وقد مكّن ذلك الجزائر من إحراز تقدم كبير في تضيق الفجوة بين الجنسين. وتحقيقا لهذه الغاية، حددت الحكومة الجزائرية في أولوياتها حماية المرأة، ولا سيما أولئك الذين هم في أوضاع هشّة والمعاناة اجتماعيا من خلال مكافحة العنف والتمييز ضدهن وتعزيز المساواة بين الجنسين، وعلى وجه الخصوص من خلال دمجها في سياساتها العامة. وفي هذا الصدد، تبنت منهجاً يتمحور حول الأبعاد التالية (Progression de la mise en œuvre des ODD, 2019):

- القضاء على التمييز ضد المرأة لضمان المساواة في المعاملة بين المرأة والرجل.
- مكافحة العنف ضد المرأة من خلال وضع إطار قانوني وتحسين خدمات الاستقبال للنساء ضحايا العنف.
- ترسيخ مكانة الفتيات في النظام التعليمي وتوسيع مشاركة المرأة في جميع المجالات الاقتصادية والسياسية والعامة.
- تحسين وصول المرأة إلى رعاية صحة الأم والصحة الإنجابية.

- إنشاء نظام للرصد والتقييم يسمح بالحاجة إلى تعديل السياسات العامة لزيادة تعميم مراعاة المنظور. وبالرغم من السياسة المتبعة من طرف الحكومة الجزائرية للحد من الفروق الموجودة بين الجنسين إلا أنه ما يزال ينتظرها أشواط كبيرة في طريقها خاصة في مجال سوق الشغل، ويظهر ذلك على سبيل المثال لا الحصر، من خلال نسبة مشاركة النساء في القوة العاملة سنة 2018 كانت 16.4 % مقابل 66.7 % عند الرجال أي الرجال أربعة أضعاف النساء. سجلت نسبة العمالة في أوساط فئة الإناث أيضا فجوة مماثلة كما هو عند القوة العاملة مقارنة بالرجال حيث قدرت بـ 13.2 % لدى الإناث و 60.1 % لدى الذكور. كما تظهر تباينات أخرى حسب النوع الاجتماعي في التوزيع حيث أن 76.9 % من اليد العاملة النسوية متمركزة في قطاع الإدارة

العمومية والصحة والنشاط الاجتماعي والصناعات التحويلية، وهذا يعزى توجهه أو وجود الفئة النسوية في قطاعات معينة دون غيرها مما يقلص تمكينها بالمساواة مع الرجال في تقلد المناصب. سواء كان هذا التواجد بمحض الإرادة وذلك من خلال بيئة المجتمع التي مازالت تفرض ذلك وفي نظرها أن النساء بإمكانها العمل في قطاعات معينة فقط دون الأخرى، أو لنقص القوانين والتشريعات التي تحفز النساء للوصول إلى المناصب إلى جميع القطاعات دون استثناء وبالمساواة مع الرجال.

يعطى مؤشر البطالة حسب النوع دعم آخر لعدم تمكين فئة الإناث كنظيرتها فئة الذكور حيث سجل هذا المعدل 19.4 % لدى فئة الإناث و 9.9 % لدى فئة الذكور أي معدل البطالة عند النساء يقارب ضعفه عند الرجال.

7-مقاربة النوع الاجتماعي حسب نتائج المسح الوطني حول التشغيل لعام 2016: سوق الشغل الجزائري كغيره في معظم الدول المتقدمة أو السائرة في طريق النمو على حد سواء يعكس صورة نموذجية تعبر عن مدى توفيق وتمكين النساء في مجال الحياة الاقتصادية والعامة، والتي تبقى ضعيفة مقارنة بعدد النساء الذي يقارب عدد الرجال في الجزائر، لكن من دون أن ننكر لنموها من سنة إلى أخرى، رغم الجهود التي تبذلها الدولة في هذا المجال من خلال منتديات المرأة التي تمولها وتشرف عليها، والقوانين التي تسنها الهيئات التشريعية أو القرارات التنفيذية في صالح النهوض بمستوى تمكين المرأة والفنيات في مختلف المجالات الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية.

بإمكان أن يظهر التمكين الحقيقي للنساء من خلال المشاركة الفعلية في سوق الشغل في مختلف القطاعات والمناصب ومقارنتها بالرجال وذلك حسب نتائج المسح الوطني الجزائري للتشغيل على مستوى الأسر للسنة 2016.

1-7- أهم الخصائص الاجتماعية والديموغرافية والاقتصادية لمجتمع البحث:

1-1-7- خصائص المشتغلين: من خلال المسح الوطني للتشغيل على مستوى الأسر الذي يقوم به الديوان الوطني للإحصائيات دوريا وذلك كل سنة أو سداسي، نستخلص بعض الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية للمشتغلين حسب الجداول التالية:

الجدول رقم (01): الخصائص الاجتماعية والديموغرافية (بالآلاف)

الخصائص / الجنس		الذكور		الإناث	
		التركرار	%	التركرار	%
الحالة العائلية	أعزب	3353	79	893	21
	متزوج	5531	86.7	849	13.3
	مطلق/منفصل	33	22.4	116	77.6
	أرمل	16	22.7	54	77.3
المستوى التعليمي	بدون مستوى	553	82.5	118	17.5
	الابتدائي	1510	91.3	144	8.7
	المتوسط	3776	91.5	351	8.5
	الثانوي	2048	81.3	472	18.7
	الجامعي	1046	55.8	829	44.2
الفئات العمرية	15-24 سنة	1097	89	136	11
	25-34 سنة	2865	78.7	775	21.3
	35-54 سنة	4243	82.1	926	17.9
	55-59 سنة	454	89.5	53	10.5
	60 سنة فما فوق	273	92.7	22	7.3
	المجموع	8933	82.4	1912	17.6

المصدر: المسح الوطني للتشغيل على مستوى الأسر سبتمبر 2016 اعتمادا على برنامج SPSS 23.

في الثلث الأخير من عام 2016، بلغ إجمالي عدد السكان المشتغلين 10845000 مشتغل على المستوى الوطني، تمثل فئة الذكور 82.4 % مقابل 17.6 % لفئة الإناث أي الذكور حوالي أربعة أضعاف الإناث وهو ما

يؤكد جليا مدى ضعف مشاركة فئة النساء في القوة العاملة كمشتغلات. بالرغم من أن عدد السكان الجزائريين البالغين 15 سنة فما فوق مقسّم تقريبا بالتساوي بين الرجال والنساء فإن الشيء نفسه لا ينطبق على السكان المشتغلين. أما بالنسبة للحالة العائلية لفئة المتزوجين والعزاب يسيطر فيها الرجال بصفتهم كمشتغلين بصفة مطلقة بنسبة 79% و 86.7% على التوالي من إجمالي الرجال ويمثلن فقط النساء المتزوجات والعازبات 21% و 13.3% كمشتغلات. لكن بالنسبة للحالة العائلية مطلق أو أرمل فكان العكس بحيث 77.6% و 77.3% منهم مشتغلات مقابل 22.4% و 22.7% للرجال. يرجع التباين الكبير في التوزيع أساسا إلى عادات وتقاليده المجتمع الجزائري بحيث رب الأسرة يكون الرجل في غالب الأحيان وهو المشتغل أما المرأة فتقوم بالأعمال المنزلية وتربية الأولاد وخروجها للعمل يكون غالبا في حالة الانفصال أو فقدان الزوج فتأخذ المرأة صفة رب الأسرة مُجبرته. بالنسبة للمستوى التعليمي يتقارب الجنسين في نسبة التشغيل ذلك ب 55.8% للرجال و 44.2% للنساء، أما معظم المستويات الأخرى فيمثل الرجال غالبية نسبية مطلقة، مما يدل أن المستوى التعليمي يلعب دور أساسي في زيادة نسبة المشتغلات. كما سجلت المشتغلات حسب الفئة العمرية نسب محتشمة خاصة الفئتين العمريتين 15-24 سنة و 60 سنة فما فوق وذلك ب 11% و 7.3% على التوالي، وهذا يدل على عدم تواجد النساء في سوق الشغل لمدة أطول ومغادرتهم منه، بعد مزاولة الشغل لمدة أقل مقارنة الرجال.

2-1-7 - صفة القيام بالعمل: يقوم المشتغلين بالعمل بصفة خاصة (مستخدم، مهنة حرة، أجير دائم/ غ دائم أو متمر، مساعد عائلي) ويتوزعون كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (02): توزيع المشتغلين حسب الجنس وصفة القيام بالعمل. (بالآلاف)

صفة القيام بالعمل / الجنس	الذكور	%	الاناث	%	المجموع	%
صفة القيام بالعمل						
مستخدم	443	92.9	33	7.1	476	4.4
مهنة حرة	2296	86.4	360	13.6	2657	24.5
اجير دائم	3256	78	920	22	4176	38.5
اجير غ دائم + متمر	2820	83.4	562	16.6	3382	31.2
مساعد عائلي	118	76.1	37	23.9	154	1.4
المجموع	8933	//	1912	//	10845	100

المصدر: المسح الوطني للتشغيل على مستوى الأسر سبتمبر 2016 اعتمادا على برنامج SPSS

يقوم السكان المشتغلين الجزائريين بنشاطهم بصفتهم مستخدمين، أصحاب مهن حرة، أجراء ومتمرين أو مساعدين للعائلة. حيث أكبر نسبة هي للأجراء ب 38.5% من الإجمالي. مُشكلة ب 78% ذكور و 22% إناث أي ما يقارب الذكور أربعة أضعاف الإناث. تليه نسبة الأجراء غير الدائمين والمتمرين ب 31.2% من إجمالي المشتغلين ويتوزعون حسب الجنس ب 83.4% لفئة الذكور والباقي لفئة الإناث. بحيث ما يقارب نسبة 70% من المشتغلين الجزائريين هم أجراء (دائمين أو غير دائمين). وتمثل فئة الإناث أصحاب المهن الحرة 13.6%، أما المستخدمات فقد مثلت 7.1% فقط. كل النسب السابقة تفسر ضعف تمكين المرأة في سوق الشغل والمشاركة الاقتصادية العامة، وكذلك بحسب طبيعة المهنة فكانت مشاركة المرأة كمستخدمة أقل من العشر مقارنة بالرجل.

2-7- السكان المشتغلين ومعدل التشغيل حسب الجنس: يعتبر معدل التشغيل من أهم المؤشرات التي تعبر وبدلالة قوية عن الوضع الحقيقي والفعلي لسوق الشغل أكثر مما هو عليه عدة مؤشرات أخرى، والتي بإمكانها أن توضح بالأرقام أكثر مدى تواجد المشتغلين بحسب الجنس أو مكان الإقامة والفئات العمرية كما هو في الجدول التالي.

الجدول رقم (03): السكان المشتغلين ومعدل التشغيل حسب الجنس، مكان الإقامة والفئات العمرية. (بالآلاف)

المشتغلين / الجنس	الذكور	الإناث	المجموع
السكان المشتغلين	8 933	1 912	10 845
نسبة المشتغلين	82,36	17,63	100

7320	1495	5826	الحضر
3525	418	3107	الريف
معدل التشغيل (نسبة العمالة للسكان)			
37,4	13,3	61,2	15 سنة فما فوق
18,4	4,1	32,0	15-24 سنة
43,2	16,0	70,1	25 سنة فما فوق

المصدر: المسح الوطني للتشغيل على مستوى الأسر سبتمبر 2016 اعتمادا على برنامج SPSS 23.

بلغ حجم السكان المشتغلين 10845000 شخصا يمثلين 37.5% من إجمالي السكان البالغين 15 سنة فما فوق. شكلت الفئة النسوية نسبة 17.6% من الإجمالي وفئة الذكور نسبة 82.36% أي الذكور حوالي أربعة أضعاف فئة الإناث. كما يتمركز 67.49% منهم في المناطق الحضرية، وتمثل فئة الذكور النسبة الأكبر بـ 79.6% والباقي لفئة الإناث. كما يتمركز 32.5% في المناطق الريفية ويتوزعون حسب الجنس إلى 88.2% ذكور و11.8% إناث.

يتبين لنا من خلال التوزيع السابق للمشتغلين حسب النوع حجم التباين أو الفرق الكبير الموجود بين المشتغلين من فئة الإناث مقارنة بالذكور. يمتد هذا التباين من بنية السكان الناشطين حسب النوع أيضا التي تميزت بفارق معتبر بالنسبة لفئة الإناث مقارنة بفئة الذكور. والذي سيظهر لا محال هذا الفرق بمعدل بطالة مرتفع لفئة الإناث.

وتؤكد الفروق الموجودة حسب الجنس أيضا بحسب الجنس والمناطق الجغرافية سواء الحضرية أو الريفية، وبدرجة أكبر حدة في المناطق الريفية التي تتميز بنشاط اقتصادي ضعيف لا يوفر ولا يستقطب اليد العاملة المتاحة. عدم توفر مناصب شغل تلائم وتتوافق مع خصائص المجتمع والمناطق. وستفرز معدلات بطالة مرتفعة بحجم التباين حسب الجنس والتوزيع الجغرافي.

سجل معدل التشغيل حسب الفئات العمرية في الإجمالي 37.4% أي فئة البالغين 15 سنة فما فوق، وبـ 61.2% لفئة الذكور و13.3% لفئة الإناث. أما فئة الشباب 15-24 سنة فلم يتجاوز فيما المعدل الإجمالي للتشغيل 18%، وعند الذكور 32% مقابل 4.1% عند الإناث. انخفاض معدل التشغيل لدى فئة الشباب الذكور والإناث بدرجة أكبر يعكس صعوبة الحصول على منصب شغل للوافدين الجدد إلى سوق الشغل والذين لا يمتلكون خبرة. وهذا لعدم وجود اليات بالحجم الكافي لمرافقة الشباب خاصة خلال مرحلة دخوله الأولى لسوق الشغل.

الجدول رقم (04): توزيع السكان المشتغلين حسب قطاع النشاط والجنس. (بالآلاف)

الجنس قطاع النشاط	الذكور		الإناث		المجموع	
	ال تكرار	%	ال تكرار	%	ال تكرار	%
الزراعة	813	9,1	52	2,7	865	8.0
الصناعة	1 074	12,0	391	20,4	1 465	13.5
البناء والاشغال العمومية	1 870	20,9	26	1,3	1 895	17.5
التجارة والخدمات	5 176	57,9	1 444	75,5	6 620	61.0
المجموع	8 933	100	1 912	100	10 845	100

المصدر: المسح الوطني للتشغيل على مستوى الأسر سبتمبر 2016 اعتمادا على برنامج SPSS 23.

الشكل التالي يوضح أكثر توزيع وتمركز المشتغلين حسب قطاع النشاط الاقتصادي والمقارنة حسب الجنس.

من خلال الجدول والشكل يتوزع المشتغلين في الإجمالي حسب قطاع النشاط الاقتصادي بنسب متفاوتة حيث احتل الصدارة قطاع التجارة والخدمات بنسبة قدرت ب 61 %، يليه قطاع البناء والاشغال العمومية بنسبة 17.5 %، ثم قطاعي الصناعة والزراعة ب 13.5 % و 8 % على التوالي.

يتضح حجم كلا الجنسين والفرق بينهما حسب القطاعات من خلال الجدول السابق، حيث أن فئة الإناث أغلبهم يشتغلون في قطاع التجارة والخدمات إلا أنهم لا يمثلون سوى 21.8 % من إجمالي المشتغلين. وتسيطر فئة الذكور على قطاعي البناء والاشغال العمومية ب 98.6 %، ثم قطاع الزراعة ب 94 % والباقي للإناث في كلا القطاعين.

يرجع عزوف أو عدم مشاركة الإناث بنسب معتبرة في القطاعين بالدرجة الأولى إلى خصائص المهن التي مازالت تعتمد على طرق تقليدية تتطلب جهد عضلي كبير في أغلب الأحيان لا يتوافق مع خصائص الإناث. بالإضافة إلى نظرة المجتمع على أن المهن في هذين القطاعين مخصصة للرجال. وعدم وجود تحفيز خاصة بالإناث لتشجيع الدخول في هذين القطاعين.

كما يتركز 75.5 % من الإناث في قطاع التجارة والخدمات الذي يستقطب أكبر نسبة من المشتغلين ويشتغلن 1.3 % و 2.7 % منهن في قطاعي البناء والاشغال العمومية والزراعة على التوالي وهو ما يفسر ميل فئة الإناث إلى مهن قطاع الخدمات كالصحة، التعليم، الإدارة والخدمات... الخ مقارنة بقطاع البناء والاشغال العمومية والزراعة التي تتطلب أعمال شاقة في غالب الأحيان ولا تتوافق مع خصائص الإناث. ويزاولن مهن تتسار مع عادات وتقاليد المجتمع الجزائري. ويتركز 57.9 % من الذكور في قطاع التجارة والخدمات و 20.9 % في قطاع البناء والاشغال العمومية.

الجدول رقم (05): توزيع السكان المشتغلين حسب القطاع القانوني والجنس. (بالآلاف)

الجنس القطاع القانوني	الذكور		الإناث		المجموع
	ال تكرار	%	ال تكرار	%	
عمومي	3 167	35,5	1 188	62,1	4 355
خاص / مختلط	5 766	64,5	724	37,9	6 490
المجموع	8 933	100	1 912	100	10 845

المصدر: المسح الوطني للتشغيل على مستوى الأسر سبتمبر 2016 اعتمادا على برنامج

SPSS 23

يُظهر التوزيع حسب القطاع القانوني والجنس أن القطاع الخاص يُشغل 59.8 % من إجمالي اليد العاملة وهو ما يمثل 6490000 مشتغلا. ويشغل القطاع العام 40.2 % من الإجمالي. كما نلاحظ تباينات معتبرة حسب الجنس، حيث تتميز اليد العاملة النسوية بتركز أكثر في القطاع العمومي (62.1) من إجمالي اليد العاملة النسوية). ويتركز الرجال في القطاع الخاص (64.5 % من إجمالي المشتغلين الرجال).

كما تتمركز النساء العاملات في القطاع العام بدل الخاص بسبب شعورهن بغياب الاستقرار الوظيفي رغم الاغراءات المادية التي قد يقدمها أحيانا القطاع الخاص، وذلك على وقع التشريعات التي لا تحمي العاملات من مختلف أشكال التحرش وغياب الرقابة الصارمة على أرباب العمل الذين يتحايلون على قانون العمل للتهرب من دفع التأمينات والتعويضات وبذلك يحرم العاملات من الحماية الاجتماعية بصفة عامة في ظل ضعف التفتيش والمراقبة من طرف المصالح المعنية التي هي أيضا بدورها تعاني من عدة معوقات تحول دون قيامها بعملها على أكمل وجه.

3-7- المشتغلين والتمكن من الانخراط في الضمان الاجتماعي في سوق الشغل: يعتبر الانخراط في الضمان الاجتماعي في سوق الشغل الجزائرية أحد أهم العوامل التي يولي إليها المشتغلين أهمية بالغة خلال مزاولتهم لأي نشاط، وذلك لما يوفره من حماية وتغطية أثناء فترة العمل وعند التقاعد في المستقبل. أيضا يعتبر مؤشر يدخل في تحديد طبيعة سوق العمل في البلاد ومدى ولوج وتمكين النوع الاجتماعي بالحماية الاجتماعية في ميدان الشغل، والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (06): الانخراط في الضمان الاجتماعي حسب الجنس ومكان الإقامة. (بالآلاف)

الانخراط في الضمان الاجتماعي	نعم	%	لا	%
مجموع المشتغلين	6747	62.2	4098	37.8
الجنس				
الذكور	5316	59.5	3616	40.5
الاناث	1430	74.8	482	25.2

المصدر: المسح الوطني للتشغيل على مستوى الأسر سبتمبر 2016 اعتمادا على برنامج 23

SPSS

62.3 % من مجموع المشتغلين ينخرطون في الضمان الاجتماعي، مقابل 37.8% منهم غير منخرطين أو يشتغلون بدون حماية اجتماعية. تعبر هذه النسبة عن طبيعة سوق الشغل الجزائرية، وارتفاعها يفسر الانتشار الواسع للعمل الغير المهيكّل أو الغير الرسمي وأيضا مدى تطور مؤشرات العمل الملائم في الجزائر. 74.8% من فئة الإناث المشتغلين ينخرطون في نظام التأمين الاجتماعي مما يعكس الأهمية التي توليها فئة الإناث لطبيعة وشروط العمل مقارنة بفئة الذكور ويحققن النساء في فيه تمكين أحسن من فئة الذكور الذين ينخرطون 59.5% منهم في الضمان الاجتماعي والباقي يشتغلون بدونهم ويجدون أنفسهم في العديد من المرات يشتغلون بدون تأمين خاصة في القطاعات التي توفر مناصب شغل مؤقتة أو موسمية.

كما يكفل القطاع القانوني العام في الجزائر الانخراط في الضمان الاجتماعي لجميع المشتغلين وذلك باقتطاع المبالغ من المنبع مباشرة على عكس القطاع الخاص الذي يغطي سوى 36.9% من عدد المشتغلين فيه أي تقريبا ثلثي من العمال في القطاع الخاص يشتغلون بدون حماية اجتماعية وهو مؤشر يهدد ويلحق مرونة القطاع الخاص في سوق العمل الجزائرية في مختلف القطاعات. ويرفع من عزوف اليد العاملة المؤهلة والتي لها فرص العمل في القطاع العام من الدخول للقطاع الخاص وبصفة أكثر فئة النساء.

الجدول رقم (07): توزيع ونسبة المشتغلين الإناث في القطاع الخاص حسب وضعية الضمان الاجتماعي، الحالة العائلية، الشهادة المحصل عليها وقطاع النشاط الاقتصادي. (بالآلاف)

فئة الإناث/الانخراط	منخرط	غير منخرط	مجموع المشتغلين	المشتغلين غير % المنخرطين
أعزب	144	183	328	56.0
متزوج	83	253	336	75.3
مطلق/منفصل	10	27	37	73.7

77.0	24	19	6	أرمل
الشهادة المحصل عليها:				
80.9	397	322	76	بدون شهادة
63.4	211	134	77	شهادة التكوين المهني
22.8	116	26	90	شهادة جامعية
قطاع النشاط الاقتصادي:				
92.2	50	46	4	الزراعة
80.1	356	285	71	الصناعة
49.5	16	8	8	بنايات واشغال عمومية
47.2	302	143	160	التجارة والخدمات
66.5	724	482	243	المجموع

المصدر: المسح الوطني للتشغيل على مستوى الأسر سبتمبر 2016 اعتمادا على برنامج

SPSS 23

بالنسبة لفئة الإناث في القطاع الخاص حسب الحالة العائلية فالأرامل والمطلقات يشتغلن بدون حماية اجتماعية وذلك بنسبة 77% و 73.7% منهم على التوالي وهذا رغم قلة عددهم. أيضا 75.3% من المتزوجات و 56% من العازبات يشتغلن بدون انخراط بمصالح الضمان الاجتماعي مما يوضح عدم تمكن فئة كبيرة من النساء من الحصول على حماية الضمان الاجتماعي أثناء مزاولة الشغل.

أما حسب الشهادة المحصل عليها مع فئة الإناث توجد علاقة طردية بين مستوى الشهادة المحصل عليها والانخراط لدى مصالح الضمان الاجتماعي بحيث 80.9% من المشتغلين بدون شهادة هم بدون تأمين اجتماعي، ثم 63.4% ذوي شهادات التكوين المهني و 22.8% أصحاب الشهادات الجامعية يشتغلون بدون حماية اجتماعية. بالنسبة للقطاعات النشاط الاقتصادي تتميز فئة الإناث بضعف عددها وعدم الانخراط لمصالح الضمان الاجتماعي في قطاع الزراعة والصناعة بنسب 92.2% و 80.1% على التوالي. وكان بنسب أقل بالنسبة لقطاعي البناء والاشغال العمومية والتجارة والخدمات قدرت ب 49.5% و 47.2% على التوالي بالنسبة لعدم الانخراط في مصالح الضمان الاجتماعي.

من خلال ما سبق يتضح أنه رغم تواجد فئة الإناث بعدد قليل لكن نسب عدم انخراطهم أو حرمانهم من خدمة الضمان الاجتماعي تبقى كبيرة جدا مما يرفع احتمال أن يكون أحد العوامل المساهمة في عدم تمكن النساء من الولوج إلى سوق الشغل بمرونة.

4-7- متوسط العمر لأول عمل حسب الجنس: يعبر متوسط العمر لأول عمل عن مجموع اعمار السكان المشتغلين في فترة بداية أول عمل لهم نسبة إلى عدد الأفراد المشتغلين أنفسهم. والجدول التالي يوضح متوسط العمر لأول عمل في سوق الشغل الجزائرية بحسب الجنس والمستوى التعليمي والشهادة المتحصل عليها.

الجدول رقم (08): متوسط العمر لأول عمل حسب الجنس والمستوى التعليمي والشهادة المحصل عليها.

المستوى التعليمي والشهادة/الجنس	الذكور	الإناث	المجموع
المستوى التعليمي			
بدون مستوى	20,10	29,41	21,97
المستوى الابتدائي	19,49	27,95	20,60
المتوسط	19,70	24,55	20,22
الثانوي	21,25	24,88	21,90
العالي	24,55	25,98	24,91
الشهادة المحصل عليها			
بدون شهادة	19,20	24,17	19,47

21,90	23,97	21,38	شهادة التكوين المهني
25,17	25,25	25,17	شهادة التعليم العالي
20,63	24,89	19,97	المجموع

المصدر: المسح الوطني للتشغيل على مستوى الأسر سبتمبر 2016 اعتمادا على برنامج SPSS 23

من خلال البيانات الموجودة في الجدول أعلاه المتعلقة بمتوسط العمر لأشخاص المشتغلين عند أول عمل لهم أي ولوجهم لعالم الشغل لأول مرة يتضح لنا التباين الموجود سواء حسب الجنس أو المستوى التعليمي للمشتغلين ففي إجمالي متوسط العمر لبداية أول شغل سجلت فئة الذكور متوسط عمر بحوالي 20 سنة (19.97) و مقابل فئة الإناث بحوالي تقريبا 25 سنة (24.89) أي بفارق 5 سنوات انتظار قبل دخول سوق العمل بالنسبة للإناث مقارنة بالذكور وهو ما يعتبر طاقة ضائعة بالنسبة للاقتصاد الوطني وعدم قدرة سوق الشغل على استيعاب القوة العاملة المتاحة، وهذا بالرغم من أنه لا توجد قوانين أو مراسيم ما تفوض فئة الذكور على الإناث في العمل باستثناء بعض القطاعات ذات الخصوصية والتي ليس بإمكانها التأثير في متوسط العمر بمستوى كهذا.

أيضا يظهر الفرق جليا بالنسبة لتقاطع المستوى التعليمي مع الجنس بحيث كلما ارتفع المستوى التعليمي كلما كان في صالح فئة الإناث مقارنة بالذكور حيث بلغ متوسط العمر لأول عمل بالنسبة لفئة الأفراد الذكور دون مستوى 20.10 سنة مقابل فئة الإناث بدون مستوى ب 29.41 سنة أي بفرق ما يقارب 9 سنوات انتظار بالنسبة للإناث، أما بالنسبة بالنسبة للأشخاص المتحصّلين على شهادة التعليم العالي فكان الفرق بحسب الجنس تقريبا منعدم وقدر بمتوسط 25 سنة لكلا الجنسين.

يرجع الفرق المسجل حسب الجنس في متوسط العمر لأول عمل إلى طبيعة المجتمع الجزائري والعادات والتقاليد التي يتشبث بها والتي ترى أن العديد من المهن غير لائقة بالنسبة للمرأة مثلا كالمهن التي تتطلب العمل ليلا، بالإضافة إلى المهن الشاقة التي لا تتلاءم مع التركيبة الفيزيولوجية للنساء وقيام المرأة بالمهام المنزلية ورعاية الأطفال في البيت.

5-7- عدد ساعات العمل الممارسة أسبوعيا بحسب الجنس والقطاع: يحدد المشرع الجزائري عدد ساعات العمل الأسبوعية القانونية بأربعين (40) ساعة في ظل ظروف العمل العادية، توزع على خمسة (5) أيام عمل على الأقل، بغض النظر عن الجنس ما عدا المرأة المرضعة التي بإمكانها أن تستفيد من مدة زمنية محددة في اليوم. يتم تحديد ترتيب ساعات العمل وتوزيعها خلال الأسبوع من خلال اتفاقيات في قطاع المؤسسات والإدارات العامة بالعمل مع عدة هيئات مختصة وطنية ودولية.

كما يجب ألا يتجاوز وقت العمل الفعلي اليومي إثني عشر (12) ساعة. (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 13).

الجدول رقم (09): توزيع نسب المشتغلين حسب الجنس وعدد ساعات عملهم عادة خلال أسبوع.

ساعات العمل / الجنس	نسبة الذكور	نسبة الإناث	المجموع
عدد ساعات عمل المشتغلين عادة خلال الأسبوع			
أقل من 25 ساعة	7,0	22,6	9,7
25-34 ساعة	9,8	13,9	10,5
35-39 ساعة	7,7	8,7	7,5
40-48 ساعة	53,6	50,6	53,1
49-59 ساعة	10,4	2,3	8,9
55 ساعة فما فوق	20,7	4,1	17,8

المصدر: المسح الوطني للتشغيل على مستوى الأسر سبتمبر 2016 اعتمادا على برنامج SPSS 23.

يمارس 9.7% من إجمالي السكان المشتغلين ساعات عمل أسبوعية لا تتعدى (25 ساعة). وهم 7% من إجمالي فئة الذكور و22.6% من إجمالي فئة الإناث وهو ما يفسر تواجد نسبة إناث أكبر بالمقارنة مع الرجال في المهن ذات طابع ثانوي. (مهن ثانوية في المؤسسات العامة أو الخاصة يمارس أصحابها عدد قليل من ساعات العمل مقابل أجر متدني حسب ساعات العمل). أما الذين يمارسون حجم عمل ساعي من 40-48 ساعة أسبوعياً هم 53.6% من إجمالي فئة الذكور و50.6% من فئة إجمالي الإناث ويشكلون مع بعض نسبة قدرها 53.1% من إجمالي المشتغلين. كما يوجد 20.7% من إجمالي المشتغلين الذكور و4.1% من إجمالي الإناث يمارسون عمل أسبوعي بحجم ساعي لا يقل عن 55 ساعة، ويشكلون مع بعض 17.8% من إجمالي السكان المشتغلين. بحيث يتمركز الأشخاص الذين يشتغلون ما يساوي أو يفوق 55 ساعة أسبوعياً في قطاع التجارة والخدمات بـ 60% منهم، وفي قطاع البناء والأشغال العمومية بـ 19.2%. كما يوجد 28.1% من إجمالي المشتغلين يعملون أقل أو يساوي 40 ساعة أسبوعياً أي الحجم الساعي القانوني في الجزائر.

في القطاع العام يزاوّل أغلب المشتغلين والمشتغلات ساعات عمل من 40-48 ساعة أسبوعياً وهو ما يوافق ما ينص عليه قانون العمل الجزائري. يشتغل 19% من النساء أقل من 25 ساعة أسبوعياً مقابل 4.5% من الرجال، 12.8% من النساء يشتغلن من 25-34 ساعة مقابل 5.3% من الرجال في نفس الحجم الساعي وهو ما يدل أن النساء اللواتي يزاوّلن حجم ساعي أقل من الحجم القانوني يمثلون نسبة أكبر من الرجال ويرجع سبب ذلك إلى شغلهن مناصب عمل ذات دوام جزئي وهي غالباً ما تكون مناصب ثانوية وذات عقود محددة. أما القطاع الخاص فيمارس فيه حجم ساعي أقل من 25 ساعة أسبوعياً 28.4% من النساء و8.3% من الذكور، كما يمارس 38.6% من النساء حجم ساعي 40-48 ساعة أسبوعياً والباقي منهن يمارسن ساعات أقل أو أكثر من الحجم القانوني وهو ما يدل على شغل النساء لمناصب هشة لا تستدعي دوام كامل أو أكثر من الحجم القانوني يكون في غالب الأحيان استغلال للمرأة العاملة من طرف الخواص بحيث يعملن ساعات إضافية بأجر عادي أو بدون مقابل.

8- العقبات التي تمنع المرأة في المشاركة الكاملة في التنمية الاقتصادية: لا تزال المرأة تعاني من عدة عقبات تجابهها في طريقها لاستغلال مؤهلاتها أو لتلقي التأهيل اللازم في مختلف الميادين، خاصة التي تضع لها جسر الوصول إلى المناصب الريادية التي يعرف تواجد المرأة فيها نقص كبير مقارنة بحصص الرجل أي عدم المساواة بين الجنسين. ونحاول أن نلخص هذه العقبات فيما يلي:

- الأمية كأول معيق لا تزال تعاني منها المرأة عامة وانخفاض المستوى الثقافي والمهارة مقارنة بالرجال في كثير من البلدان وليس في الجزائر فقط.
- نظرة المجتمع الجزائري إلى المرأة على أنها خام بشري أو طاقة مهمشة لا يعطي تفاعلها إضافة اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية مثلها مثل الرجل.
- قلة فرص الوقوف على سيماءات المرأة القيادية من تجارب ناجحة في تمكينها وتطويرها مع زمن الحداثة والعصرنة.
- صعوبة توفيق المرأة بين واجباتها المنزلية والوظيفية في ظل عزوف الرجل عن تخفيف الأعباء الأسرية عنها.
- النظرة الاجتماعية والعادات التقليدية المرتبطة بالنوع الاجتماعي وذلك باستهانة الرجل بقدرة المرأة على العمل والتفاوض واتخاذ القرار.
- عدم الاستقلالية الاقتصادية للمرأة والتي تحول دون تمكين الحرية في التعليم والحركة الاقتصادية.
- ضعف رغبة المرأة في المشاركة السياسية وعزوفها بسبب النظرة السلبية للمجتمع تجاه مشاركتها في الحياة العامة، وقبولها بنظام الكوطة في التمثيل البرلماني مما جعل انخفاض أدائها ومناقشة قضاياها.

الخاتمة:

يعتبر تمكين المرأة في سوق الشغل ومشاركتها في الحياة الاقتصادية مقارنة مهمة لتحقيق التنمية وتذليل الفروق القائمة على أساس النوع الاجتماعي، حيث شهدت العشرين سنة الأخيرة اهتمام دولي كبير وبصفة كثيفة بموضوع النوع الاجتماعي وكان ذلك من خلال العديد من المؤتمرات والملتقيات التي كانت في معظمها تدعو إلى المساواة بين الجنسين.

تبقى تعاني المرأة في سوق التشغيل بصفة خاصة من التمكين والمشاركة الاقتصادية مقارنة بالرجل، وتظهر من خلال مؤشرات سوق العمل التي مازالت تسجل فروقات كبيرة وذلك باعتبار أن المرأة تمثل حوالي 50 % تقريبا من السكان في الجزائر لكن لا تمثل في المتوسط بالنسبة إلى حجم الناشطين اقتصاديا إلا 20% من الإجمالي. كما سجلت النساء معدل تشغيل لا يفوق 13.3 % مقابل 61.2 % للرجال ونسبة المشتغلات في المناطق الريفية تقارب 11.8 % فقط مقابل 88.2 % للرجال سنة 2016. أما حسب قطاع النشاط الاقتصادي فيتمركز الإناث في قطاع التجارة والخدمات إلا أنهم لا يمثلون سوى 21.8 % من إجمالي المشتغلين، كذلك بالنسبة لمتوسط العمر لأول عمل حسب الجنس فقد سجل فارق 5 سنوات في المجموع العام انتظار للنساء أكثر من الرجال. معظم المؤشرات تؤكد عدم المساواة العادلة بين الجنسين وتعري الواقع التي تعيشه المرأة في سوق الشغل وإمكانية مشاركتها الاقتصادية وفي الحياة العامة، ولأجل تحسين الوضع ومحاولة الحد من تلك الفجوة نقترح مجموعة من التوصيات العامة.

التوصيات: من خلال الورقة البحثية التي قمنا بها والتي تخص موضوع تمكين النوع الاجتماعي ومشاركته الاقتصادية في ضوء نتائج المسح الوطني للتشغيل لسنة 2016، فإننا لدينا بعض المقترحات بشأن تمكين المرأة وهي:

- الابتعاد عن نظام الكوطة لحصص المرأة في مختلف المجالات والعمل بنظام المقاربة بالكفاءات في فضاء يضمن تكافؤ الفرص بين الطرفين.
- بالنسبة لتمكين المرأة في سوق الشغل بصفة خاصة يكون بوضع سياسات تشغيلية بحسب المنطقة موجهة للمرأة الماكثة بالبيت مع مراعاة خصائص كل منطقة.
- تحديد الثغرات والعوائق ووضع استراتيجيات لمجابهة التحديات التي تواجه النوع الاجتماعي وذلك بمشاركة ذوي العلاقة لوضع رؤية مشتركة وفعالة لدمج المرأة.
- تمكين النساء والفتيات من الوصول إلى قطاع التعليم وضمان اجباريته خاصة في المناطق النائية.
- القيام بتقييم التقدم المحرز في مجال تمكين المرأة والمساواة ضمن أهداف التنمية المستدامة.
- عقد دورات وندوات توعوية وتحسيسية موجهة لمختلف شرائح المجتمع وحسب المناطق على المستوى الوطن.
- محاولة اشراك رجال الدين وادماجهم في مشاريع تمكين المرأة في القطاعات والمناصب المختلفة، لتغيير مفاهيم التعاليم الدينية الخاطئة والمتطرفة عن المرأة وذلك بإقامة حملات توعوية ومحاضرات دينية.
- وضع دراسات استشرافية للعوامل المحفزة والمعتلة لقضايا النوع الاجتماعي قصد تدارك القضايا المراد تغييرها.
- وضع مشاريع قوانين وتعزيز الأنظمة التي تساعد على دمج المرأة وتمكنها أكثر في الحياة الاقتصادية او السياسية كمناصب صنع القرار.
- الاخذ بتجارب البلدان الناجحة والتي يتقارب ويتجانس مجتمعها مع المجتمع الجزائري من حيث الخصائص ومحاولة الاستفادة من مثل هذه النماذج الناجحة.

المراجع باللغة العربية

- بيان لجنة التنسيق الإدارية إلى الجمعية العامة في الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين "المرأة عام 2000: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين، هيئة الأمم المتحدة، جوان 2000.
- تقرير منظمة العمل الدولية، الاستخدام والافاق الاجتماعية في العالم: لمحة عامة عن اتجاهات المرأة 2018، 08 مارس 2018.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 13، مرسوم تنفيذي رقم 97-59 مؤرخ في اول ذو القعدة عام 1417 الموافق ل 9 مارس سنة 1997. يحدد تنظيم ساعات العمل وتوزيعها في قطاع المؤسسات والإدارات العمومية.

- محمد نبيل جامع، البطالة قنبلة موقوتة، فك شفرتها والحديث مع الشباب، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2008.
- مدحت أبو النصر وياسمين مدحت محمد، التنمية المستدامة مفهومها ابعادها مؤشراتها، المجموعة العربية للتدريب والنشر، مصر، 2017.
- معين محمد رجب وأحمد فاروق الفراء، سياسات القوى العاملة الفلسطينية بين النظرية والتطبيق، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ديسمبر 2009.
- منظمة المرأة العربية، 2020، إعلان منهاج بكين في العمر العشرين، library.arabwomenorg.org.
- نيكوليان واسينار، إدراج النوع الاجتماعي في المنظمة غير الحكومية، النسخة العربية للمعهد الديمقراطي، لبنان، 2007.
- www.un.org - موقع هيئة الأمم المتحدة، مارس 2020.
- www.agenda-2030.fr/odd/17-objectifs-de-developp بتاريخ 03 مارس 2020.

المراجع باللغة الإنجليزية والفرنسية:

- Bennett, C, Gender Mainstreaming in the European Union: Towards a New Conception and Practice of Equal Opportunities? European Journal of Women's Studies, November 2002 vol.9.
- Chiara Bonfiglioli, the first UN World Conference on Women (1975) as a Cold War Encounter: Recovering Anti-Imperialist, Non-Aligned and Socialist Genealogies, Center for Cultural and Historical Research of Socialism (CKPIS), University of Pula, Croatia, 2016.
- Maters, Karen. The Nairobi World Conference. Women of Europe, Commission of the European Communities: Directorate-General Information, Communication; Culture Women's Information Service .April 1986.
- O.N.S. Données statistique, Activité, Emploi et chômage en septembre 2016, N 763.
- O.N.S. Données statistiques, Activité, Emploi et chômage en septembre 2017.
- Rapport National Volontaire 2019, Progression de la mise en œuvre des ODD, Algérie.
- Report of the Fourth World Conference on Women. Beijing 4-15. September 1995. (united Nations Publication, E96, IV 13) Chap 01, Resolution 01.
- Sen, Gita. 1993. Women's empowerment and human rights: The challenge to policy.